

الشمال يعول على مصادر نفطية أخرى والجنوب يتوعد بصد أي هجوم لاستردادها

دولتا السودان تتمسكان بهجليج «بأي ثمن»



■ عواصم/وكالات
قال السودان أمس إن تكلفة الدخول في صراع شامل مع جنوب السودان لن تمنعه من استعادة السيطرة على حقل هجليج النفطي المتنازع عليه، وإن حقل النفط المستغل حديثاً ستساعد في دعم اقتصاده الذي يواجه صعوبات.
وقال السفير السوداني لدى كينيا كمال إسماعيل سعيد: "على الرغم من التكلفة المرتفعة للحرب، وعلى الرغم من الدمار الذي يمكن أن تحدثه، فإن خيارنا محدودو للغاية. يمكننا تحمل بعض التضحيات حتى نتكمن من تحرير أرضنا". وأردف قائلاً للصحفيين في نيروبي نعم (التكلفة) باهظة بالنسبة لنا، لكن ذلك لن يعوقنا، ولن يمنعا من بذل الجهود كافة لتحرير أرضنا، "خضنا حرباً من دون نفط لسنوات عدة، وبقينا قادرين على تسيير أمورنا. في واقع الأمر الأنباء الجيدة هي أننا طورنا مصادر أخرى، وحقولاً نفطية، وهو ما سيعوض خسارتنا فعلياً".
وأصر سعيد على أن بإمكان الخرطوم تحمل الصراع الأخير الذي رفع أسعار المواد الغذائية، وخفض قيمة العملة، بينما يحاول المسؤولون تعويض الخسارة المفاجئة في الإيرادات.
وقال إن الإنتاج من الحقول الجديدة في غرب كردفان، وفي دارفور، وفي ولايتي النيل الأبيض والنيل الأزرق، سيخوض معظم الخسائر من هجليج، وأضاف "اعتدنا إنتاج ١١٥ ألف برميل يوميا قبل الهجوم، وفقدنا نحو ٤٠ ألف برميل، وستنحصر الآن على ٣٠ ألف برميل أخرى".

ويصر جنوب السودان على أن هجليج جزء من الجنوب، ويقول إنه لن يسحب قواته ما لم تنشر الأمم المتحدة قوة محايدة لمراقبة وقف إطلاق النار.
وقال سعيد إن ذلك غير مقبول. وتابع "أمامهم خياران: إما أن ينسحبوا بسرعة جدا، ذلك سيجري طردهم من هناك سريعاً جداً".

عدوانية جوبا

■ في اجتماع لأعضاء البرلمان السوداني يعتبر الأول من نوعه كرس مناقشة التذاعيمات الجارية حالياً بالمشهد السياسي السوداني على إثر تصعيد حكومة جوبا عقب اعتداء قواتها المسلحة على المنطقة النفطية المسماة هجليج في تطور خطير صنفها أعضاء تلك الحكومة بأنها عدو للسودان ولا تعتقد بأن ذلك التصنيف يشكل حالة جديدة، لأن من متطلبات السياسة لإفلاق أمن السودان إنشاء ذلك الكيان اللقبط على مقترق التجارة المغلقة بحثاً عن أعمال توسعية لزعة الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

بديل ما كشفه بعض أعضاء البرلمان السوداني من أن لحكومة جوبا استراتيجية عدوانية بدأت ملامحها تتضح للجمع وتقتضي تلك الاستراتيجية دعماً من بعض أحزاب المعارضة السياسية في الخرطوم على أساس يتم بموجب ذلك ما يعرف بخطة سابقة أقرها اجتماع غير ملتبس بين وزير خارجية الكيان الصهيوني ورئيس دولة ذلك الكيان اللقبط سيلفا كير، يتم بموجبها دعم تل أبيب لجوبا بالسلاح والمال لكي تعمل على توسيع نطاق حركات التمرد سواء في جنوب كردفان أو دارفور على نحو شامل ومتكامل يليها مرحلة إسقاط حكومة الخرطوم الشرعية بمساعدة عسكرية وأمنية وسياسية من قبل الكيان الصهيوني.

حيث أفاد أعضاء ذلك البرلمان بأن عناصر تلك الخطة وضعت أثناء زيارة رئيس أعضاء دولة الجنوب إلى إسرائيل خلال الشهر الماضي وقد بدأت أولى نضار الخطة بحسب ما ورد في التقرير الأمني المقدم من لجنة الشؤون الأمنية للبرلمان السوداني والذي تضمن جملة حقائق أبرزها تفعيل الكيان الصهيوني لتلك الخطة من خلال ثلاث مراحل أساسية ومتكاملة.

وقد بدأت عملية تنفيذ المرحلة الأولى المتمثلة باحتلال جيش دولة الجنوب لهجليج بالقوة، وقد حصل ذلك فعلاً يلي ذلك تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة "الصهيوجوبا" المتمثلة باحتلال جنوب كردفان دعماً للمتمردين هناك، يلي ذلك تهينة الأجواء لكي يتم استخدام مطار مدينة الأبيض لإنزال طيران العدو الصهيوني على أن يكون ذلك بتصعيد أحزاب المعارضة في الشمال تصعيداً سياسياً مناهياً للنظام في الخرطوم على أن يتم استخدام الطيران الصهيوني في ضرب أي تحركات من قبل الجيش النظامي في السوداني. وهو ما يتطلب في مواجهة خطة الصهيوجوبا المدعومة من أطراف خارجية اصطفا السودان حكومة وشعباً بقيادة لمواجهة المؤامرة التي لم تعد خافية على أحد، وهو ما يتوجب على العرب أيضاً إعطاء أولوية لعسوية الموقف في دعم ومساندة النظام السياسي في الخرطوم، لأنه يواجه بالظرف الراهن أخطر مشروع صهيوني تقوده جوبا حرية رأس ذلك المشروع.

aaskander@yahoo.com

العراق: الإفراج عن ١٥ من قياديي البعث

١٦٠٠ أسير يضرىون عن الطعام.. وقوات الاحتلال تعتقل شابين في الضفة الغربية

عباس يتعهد بتدويل قضية الأسرى لدى إسرائيل



■ بغداد/وكالات
قررت المحكمة الجنائية العراقية العليا المختصة بمحاكمة قادة نظام النظام السابق الإفراج عن ١٥ متهماً بينهم رئيس جهاز المخابرات وقائد القوة الجوية، حسب ما أفاد مصدر في وزارة العدل أمس.
وأوضح المصدر في تصريح لوكالة فرانس برس أن المحكمة الجنائية العراقية العليا المختصة بمحاكمة الزعماء النظام السابق قررت في الخامس من إبريل الإفراج عن ١٥ من قيادات النظام السابق بعد تبرئتهم من التهم الموجهة إليهم.
وأوضح أن ثلاثة منهم غادروا المعتقل، هم كل من محمد مهدي صالح وزير التجارة السابق وحامد يوسف حمادي وزير الثقافة السابق، ومحمود فرج السامري الخبير السابق في هيئة التصنيع العسكري.
وأضاف أن باقي المفرج عنهم سيعادون السجن حال تسليم كتاب من قبل مديرية الادلة الجنائية تؤكد أنهم غير مطلوبين في قضايا أخرى.
ويحسب المصدر، فإن أبرز المطلق سراحهم هم فاضل صفيح الخبير في مدير المخابرات السابق، ومزام صعب الحسن قائد القوة الجوية، وعكلة عبد صفر عضو قيادة قطرية في حزب البعث المنحل بالإضافة إلى محافظ البصرة لطيف محل محمود، وهاشم حسن الجعيد ابن عم الرئيس المخلوع صدام حسين، وشفيق علي حسن المجيد الملقب بعلبي الكيمياوي الذي اعدم في عام ٢٠١٠م بعد ادانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

■ رام الله/ غزة/ وكالات
تعهد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس بتدويل قضية الأسرى الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أجل معاملتهم كاسرى حرب وتحريرهم جميعاً، فيما بدأ ١٦٠٠ أسير إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على نظام الاعتقال الإداري والقمع داخل السجون الإسرائيلية، وتظاهر مئات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة تضامناً معهم بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني.
وذكر بيان مشترك لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني ووزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني إن هناك نحو ٤٧٠٠ معتقل وأسير لا يزالون قابعين في أكثر من ١٧ سجناً ومركز توقيف بينهم ٦ أسيرات و٧٨٥ أسيراً من الأطفال و٢٧ نائياً ومنهم ٢٣٠ معتقلاً إدارياً و٥٢٧ أسيراً يخضون أحكاماً بالسجن المؤبد و٨٢٢ موقفاً بدون محاكمة.
وقال عباس، في كلمة وجهها إلى الأسرى بالنسبة ذاتها "ستتوجه بهذا الشأن للدولة الراعية لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب (سويسرا) لنطالب بتطبيق بنود الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة من كافة جوانبها، ولا سيما فيما يتعلق بالأسرى الفلسطينيين ليعاملوا كأسرى حرب، وأوضح "سنطالب بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على أسرائنا ليعاملوا كأسرى حرب، ولكي يتأهلوا كافة الحقوق الإنسانية لأسرى الحرب طبقاً لأرواح ونص الاتفاقية، وللقانون الدولي الإنساني، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكافة المواثيق والشرايع التي تقضي بعودتكم لأهلكم وأسركم ونويمك سالحين".
وتابع "أتحدث إليكم من صميم قلبي، وإعظي لأؤكد لكم أن قضيتكم في قلبي، وإعظي وأعظم وجداني وضيميري، وإنتي

نجاد يحذر من أي مساس بوحدة وسلامة إيران



■ طهران/وكالات
أكد الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد في خطاب بمناسبة عيد الجيش أمس الثلاثاء أن إيران تؤيد التعاون لحفظ السلام في الخليج لكنها ستدافع ب"تصميم عن سلامة أراضيها من أي اعتداء".
وقال أحمدني نجاد أن "الشعب الإيراني يؤيد الاعتدال والسلام لكن العالم يجب أن يعرف أنها ستدافع بتصميم على أي عدوان على وجود إيران ووحدة وسلامة أراضيها".
ويذكر أن بوضوح عودة التوتر مع الدول العربية في الخليج بعد زيارته لجزيرة أبو موسى التي تطلب بها الإمارات العربية المتحدة، قال الرئيس الإيراني أن "وحدة التعاون" يمكن أن تضمن أمن المنطقة "السياسية جداً".
وانتقد مجدداً "التدخلات الأجنبية التي لا تلج سوى عدم الأمن والانقسامات"، ملمحاً إلى وجود القوات الأمريكية في عدد من دول الخليج.

سيول ترفض قبول مقترحي الوكالة الذرية واشنطن: كل الخيارات مطروحة ضد كوريا الشمالية



■ سيول/وكالات
صرح قائد القيادة الأمريكية في المحيط الهادئ، أمس أن الولايات المتحدة وحلفاؤها يدرسون كل الخيارات "في حال حدوث أعمال استفزازية" جديدة من قبل كوريا الشمالية بعد العملية الفاشلة لإطلاق صاروخ.
وقال الاميرال صامويل لوكليير في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب) أمس "سنعمل بشكل وثيق جداً مع شركائنا في هذه المنطقة لمراقبة الوضع في كوريا الشمالية من أجل تجنب استفزازات أخرى".
ورداً على سؤال عن احتمال توجيه ضربات عسكرية لمواقع تجارب نووية أو قواعد إطلاق صواريخ في كوريا الشمالية، قال "ندرس كل الخيارات".
وعزز مجلس الأمن الاثنين العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية بعد عملية إطلاق الصاروخ الفاشلة التي قامت بها، وحذر سلطات هذا البلد من إجراءات جديدة إذا قام بتجربة نووية.
من جانب آخر نقلت وسائل الاعلام اليابانية أمس عن مصادر دبلوماسية قولها أن كوريا الشمالية حذرت من أنها لن تقبل محي، مفتشين تابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من برنامجها لتخصيب اليورانيوم.
وكانت بيونغيانغ وافقت ميدانياً في ٢٩ فبراير الماضي على عودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار اتفاق مع الولايات المتحدة ينص على تقديم مساعدة غذائية أمريكية مقابل وقف إطلاق الصواريخ بعيدة المدى والتجارب النووية

ساركوزي يفي سعيه لبيع مفاعل نووي للقذافي



■ باريس/رويترز
نفي الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أمس ادعاء الرئيسة السابقة مؤسسة أريفا الفرنسية النووية أنه سعى إلى بيع مفاعل نووي إلى الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي في منتصف ٢٠٠٦.
وقال ساركوزي لحظة فرانس انتر لم يكن هناك مجال لطبيع مفاعل إلى السيد القذافي. وجاء نفي ساركوزي بعد أسبوع من تحدث أن فرجينيو المدير التنفيذي لأريفا حتى ٢٠١١م في مقابلة عن هذا الادعاء، في موقع مجلة اكسبريس الفرنسية على الانترنت.
وكانت لوفرجيون مساعداً للرئيس الاشتراكي الراحل فرانسوا ميتران وتشير توقعات إلى احتمال أن تصبح وزيرة في أي حكومة اشتراكية في المستقبل برئاسة فرانسوا هولاند.
واعتبر زعماء هجومياً سياسياً في الوقت الذي يناضل فيه ساركوزي دون جدي لتضييق تقدم هولاند عليه بفارق كبير في الانتخابات الرئاسية التي تجري يوم الأحد وتقعها جولة إعادة في السادس من مايو.
وقال ساركوزي "سمحوا لي أن أقول لكم إذا كان هناك زعيم في العالم لم يكن مرتبطاً بالسيد القذافي ومسؤولاً عن رحيله ومصيره فهو أنا في هذه الحالة".
وقاد ساركوزي تدخل الغرب في ليبيا والذي ساعد المقاتلين على إنهاء حكم القذافي بعد ٤٢ عاماً في السلطة لكن في ٢٠٠٧م استقبل ساركوزي القذافي في باريس وبنص اتفاق وتوقيع لوسائل الاعلام الأطلاع عليه في ذلك حين على تزويد ليبيا بمفاعلات نووية.
ويقول مساعدو ساركوزي أن لوفرجيون تحاول تصفية الحسابات وقالوا أنها إذا كانت شاهدة على أي سوء تصرف خلال منصبها السابق فكان عليها أن تقدم بلاغاً في ذلك الوقت.
ويهاجم ساركوزي هولاند منذ شهر فيما يتعلق باتفاقه مع حزب الخضر للحد من اعتماد فرنسا على الطاقة النووية إذا فاز اليسار في الانتخابات وزار مواقع نووية لتأكيد دعمه لهذه الصناعة.
وتوترت العلاقات بين ساركوزي ولوفرجيون لدرجة أنه منع إعادة تعيينها مديرة تنفيذية في العام الماضي.